



تقييم أثر التجارة المستديمة لإتفاقية التجارة الحرّة بين الإتحاد الأوروبي وليبيا



مشروع ممول من طرف الإدارة العامة
للتجارة للجنة الأوروبية



تقييم أثر التجارة المستديمة لإتفاقية التجارة الحرة بين الإتحاد الأوروبي وليبيا

ملخص للتقرير الأولي (باللغة العربية)

وضع من :

DEVELOPMENT
Solutions



MEC
MEC INTERNATIONAL LIMITED

MANCHESTER
1824

This report was commissioned and financed by the Commission of the European Communities. The views expressed herein are those of the Consultant, and do not represent any official view of the Commission.

الاتحادات لجنة من ويتمويل تكليف تم أنه إلى التقرير هذا
جهة أي تمثل ولا استشاري من هي عنها أعرب التي الآراء الأوروبية
للجنة الرسمية النظر

ملخص إجرائي

يعطي التقرير الأولي لتقييم أثر التجارة المستديمة لاتفاقية التجارة الحرة بين الإتحاد الأوروبي وليبيا نظرة إجمالية لإطار المفهوم المقترح للتحليل والمنهجيّات المزمع إستعمالها للتقييم المستديم والتي تتضمّن الأنشطة الإستشارية للدراسة. يعتمد التقرير الأولي على المراجع المشتملة على الدراسات السابقة ذات علاقة بالنطاق الإقتصادي والإجتماعي والبيئي للجهات والدراسات المتشابهة الأنفة الموضوعة في التحليل الكمية و/أو الكيفية. يهدف التقرير الأولي لتشجيع المداولات والتحليل للمسائل العامة والقطاعية المتعلقة بالمناقشات التجارية بين الإتحاد الأوروبي وليبيا ويعرّف بالمؤشرات المهمة للتحليل العامة والقطاعية المفصلة والتي ستؤخذ بعين الإعتبار في هذه الدراسة ويهدف أيضا لإعطاء فكرة عن التوقيت المخصّص للبحوث والإستشارات والتقارير المسلمة للمشروع.

يلخص هذا المستند بصفة مفصلة التقرير الأولي (جاهز بالإنجليزية). نشجّع التغذية الراجعة للتقرير الأولي من طرف المشاركين المعنيين بالأمر. المعلومات الراجعة للمشروع والوصول إلى مستندات المشروع جاهزة في

www.eulibya-sia.org.

يمكنكم إرسال التغذية الراجعة للمشروع بصفة عامة أو للتقرير الأولي بصفة خاصة إلى enquiries@eulibya-sia.org (من الأفضل باللغة الإنجليزية).

1. خلفية

بدأت التّقسّات التجاريّة لإتفاقيّة التجارة الحرّة مع ليبيا بصفة رسمية في نوفمبر 2008 ووقعت الجولة الثانية في طرابلس في 10-11 فيفري 2009. يأمل المجمع الأوروبي من خلال هذه الإتفاقيّة بين الإتحاد الأوروبي وليبيا السماح لليبيا الدّخول في المنظّمة الدّولية للتجارة وبهذا يكون مفهوم الإتفاقيّة أوسع من مفهوم التّنمية الموجّهة. بالقيام بتقييم العلاقات الإقتصاديّة بين الإتحاد الأوروبي وليبيا هنالك بعض العوامل الأساسيّة التي من المرجّح أن يكون لها أثر على نوعية هذه الشراكة – مسائل تجاريّة ومسائل القطاع الإقتصادي وإعتبارات إجتماعيّة وبيئيّة – والتي أصبحت لها خطوط عريضة مكوّنة لقاعدة للدراسات القطاعيّة المأخوذة بعين الإعتبار في هذه الدّراسة.

المحيط الإقتصادي

في سنة 2005 ارتفعت قيمة الصادرات الليبية بأكثر من 50 بالمائة بالنسبة لصادرات السنة الفارطة والبالغة 31.1 مليار دينار ليبي. 97.3 بالمائة منها راجع إلى البترول¹ والباقي إلى المواد الكيماويّة. تتضمّن الواردات بصفة عامّة بضائع وخدمات بجميع أنواعها (باستثناء المشروبات الكحولية والمواد المحتوية على لحم الخنزير) وخاصّة الآلات والمآكولات ومعدّات النّقل والمواد الإستهلاكيّة.

بإتفاق مع الطموحات الليبية للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة أزاحت الإدارة الجمركية الليبية الرّسوم الجمركية للواردات المباشرة. لكن هنالك رسوم جمركية للواردات الغير مباشرة والتي تتضمّن كلفة لإستعمال الموانئ لا تزال قائمة. منذ 15 فيفري 2009 فرضت ليبيا رسوما جمركية قارة على جميع المواد المورّدة بصفة غير مباشرة بنسبة 10 بالمائة وذلك لتغطية مصاريف الإدارة الجمركية ورسوم جمركية على الإستهلاك على 109 من المواد المنتجة محليا. تتراوح الرّسوم الجمركية للصادرات المطبّقة على الفلاحة بين 100 و1500 دينار ليبي للكيلوغرام الواحد والمطبّقة على المواد المصنّعة بـ 50 بالمائة. غير أنّ 98.5 بالمائة من واردات الإتحاد الأوروبي من ليبيا لا تخضع لأداءات جمركية وبمعدّل 0.2 بالمائة من وارداتها من ليبيا تخضع إلى تعريفه منخفضة².

رغم أنّ الفلاحة لا تساهم إلا بـ 12 بالمائة في النّاتج المحلي الإجمالي (ن.م.أ) غير أنّها توّفر خمس مواطن الشّغل، لذلك لها تأثير مهمّ في الحياة الإجتماعيّة. أبدى الإتحاد الأوروبي وليبيا رغبتهما في إرساء تبادل تجاري في مواد غذائيّة كثيرة وتطويرها. هنالك فرص متميّزة لإعطاء فعالية أكثر لنشاط إستغلال صيد الأسماك و التجارة فيها.

للبنترول الخام الليبي قيمة من حيث كلفة استخراجه وجودته العالية وقربه من السّوق الأوروبيّة. لليبيا أكبر إحتياطي للبنترول في إفريقيا والمقدّر بـ 41.5 مليار برميل مع امكانيّة إكتشافات أخرى وفي الأثناء يقدر إحتياطي الغاز الطّبيعي بـ 46.4 بليار قدم مكعب وتكون بذلك في المرتبة 14 في العالم.

لا يزال الإقتصاد الليبي معتمدا بصفة كبيرة على التعامل بالنقد مع النّظام البنكي المركز على التجارة المموّلة. في سنة 2006 دخل التّأمين محدود ولا يتعدّى 190 مليون دينار ليبي³.

يوجد في ليبيا أحد عشر بنك تجاري وأربع مؤسسات مختصّة في القروض و48 بنك جهوي (أغلبها أدمجت أو بصدد الإدماج) ومكتب مقايضة و خمس شركات تأمين. يسيطر الدّكاكين الصّغيرة وقطاع الأسواق الغير الرّسمية بصفة كبيرة على سوق البيع بالمفرّق. متاجر عامّة ومراكز تسوق بصدد الإنتشار في البلاد ولكن التسوق بالمعنى العصري غير موجود.

¹ التقرير السنوي، البنك المركزي الليبي، 2006

² معلومات حول التعريف الليبية، المنظّمة العالمية للتجارة، المنضّمة في 9 سبتمبر 2008

³ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية: 2008 الفصل الرابع، إستشارة، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2008

رغم وجود إمكانية للنمو، لا يزال قطاع السياحة في مرحلته الأولى. إلترمت الحكومة الليبية بترفيح عدد الزائرين بصفة مميزة في حدود 2010⁴.

المحيط الإجماعي

في الوقت الراهن تشمل القوى العاملة على حوالي 1.3 مليون شخص من بينهم 31 بالمائة في الصناعة و27 بالمائة في الخدمات و24 بالمائة بالمصالح الحكومية و18 بالمائة في الفلاحة. تستقر البطالة في مستوى 13 بالمائة حسب المصادر الرسمية. طورت ليبيا بصفة جيدة نسبيا تشريع الشغل ومسائل التوظيف: تقنين الطرد وتنفيذ القوانين بصفة دقيقة في صالح الشغالين.

رغم البطالة المرتفعة يؤخذ العدل بعين الإعتبار بصفة عالية نسبيا لأن الحكومة تساهم ماليًا في كثير من الحاجيات الأساسية مثل التغطية الطبية والتربية والسكن والكهرباء والغاز والمواد الغذائية الأساسية والطاقة مثل البترول. يعتبر النظام الصحي متطور جيداً نسبياً حسب المعايير الجهوية ويرجع ذلك إلى وجود النظامين الخاص والعام للتغطية الطبية التي تغطي مجالات واسعة فيما يخص التغطية الطبية والتكوين الصحي والتأهيل الصحي والتربية الصحية والعناية بالمعوقين والمستئين.⁵

نسبة المتفقين الذكور أعلى تقليدياً من نسبة الإناث وهي على التوالي 92.4 بالمائة و72 بالمائة في سنة 2003 وهو تغيير إيجابي منذ الثمانينات عندما كانت نسبة الإناث المتقفات منخفضة وتصل إلى 35 بالمائة بينما بقيت نسبة الرجال مماثلة لنسبة سنة 2003.⁶

المحيط البيئي

شاركت ليبيا في مبادرات ومعاهدات لحماية البيئة ووقعت على إتفاقية برشلونة التي تهدف لحماية البيئة البحرية والمناطق الشاطئية المتوسطة وصادقت على الإتفاقية الأصلية لحماية المتوسط من التلوّث ولم توقع على الإتفاقية المنقحة ومراسمها. في سنة 2004 أصدرت ليبيا 59.4 ميغاطون من ثاني أكسيد الكربون و لها نسبة زيادة بـ4.2 بالمائة في السنة بين 1990 و2004.⁷ أصبح نقص الماء الصّارم في ليبيا أسوأ من جراء محتويات الماء الشاطئية الغير ملائمة التي يعتمد عليها السكان. تبنت ليبيا خطة تخزين و توزيع الماء للحفاظ على تزويد دائم على مدار السنة باستعمال مستودعات كبيرة للخرن.

2. مخطط عمل تقييم أثر التجارة المستديمة بين الإتحاد الأوروبي وليبيا

التقرير الأولي (جانفي 2009) – إعداد وتحديد أهداف الترتيب

على مدى حوالي شهر استعمل هذا التقرير كركيزة لمنهجيات البحوث ومصادر المعلومات. يعتبر تاريخ 16 جانفي 2009 كبداية للبحوث والتحليل التي قامت بها فرق تابعة لهيئة دولية والتي أفرزت على التقرير الأولي الذي جهز في 23 جانفي 2009 و الذي أدى إلى ملخص النتائج الأولية الجماعية للبحوث الكمية والكيفية والمقدمة في الملتقى الأول للمجتمع المدني في بروكسال في 29 جانفي 2009. سيصدر التقرير النهائي بعد إدماج التغذية الراجعة من الاجتماعات

⁴ سفر وسياحة في ليبيا، شركة "أورومونتور"، أبريل 2007

⁵ قرار عدد 119، المجلس الشعبي لإصدار القوانين التنفيذية، قانون عدد 20 في سنة 1998 تخصّ صندوق التعاون الإجماعي، مجلس الشعب الليبي، 9 ديسمبر 1999

⁶ دراسة البلد: ليبيا، مكتبة الكونغرس، قسم البحوث الفيديرية، أبريل 2005

⁷ الجماهيرية العربية الليبية، فهرس التنمية البشرية، برنامج التنمية للأمم المتحدة، المنضمة في سبتمبر 2008

التقرير المرحلي (فيفري – أبريل 2009) – العمل الميداني و العمل التّموذجي الإحصائي

أعطى التقرير المرحلي تقييما كميا وكيفيا متميزا وأعدّ إستشارة المجتمع المدني في الجهة. يركز هذا التقرير على عمل فريقين في نفس الوقت. يهتم فريق بجمع المعلومات بليبيا و الآخر بالبحث والتنسيق على المستوى العالمي ويقوم فريق بوضع نموذج كمّي حسب سيناريوهات أعدت للتقرير الأولي بالتشاور مع المجمع الأوروبي. ستستعمل نتائج الفريقين في إختيار القطاعات لتحاليل أعمق في المسائل الإجتماعية والبيئية في التقرير النهائي وستلخص في التقييم الكمّي والكيفي والتي ستدمج في مسودة التقرير الفني المرحلي.

س تكون مسودة التقرير المرحلي جاهزة خلال شهر ماي بعد ورشة طرابلس وسيكون ملخص التقرير جاهزا قبل ملتقى المشاركين في طرابلس.

التقرير النهائي (ماي – أوت 2009) – إستشارات و تقييم إجتماعي و بيئي مفصل

س تكون مسودة التقرير النهائي، المتضمن لقائمة تدابير ووصايا سياسية، جاهزة في شهر جويلية 2009. ستستعمل هذه المسودة كقاعدة للملتقى الثاني للمجتمع المدني الذي سينعقد في نفس الشهر. في نفس الوقت ستقوم فرق المشروع بالتغذية الراجعة النشيطة لضمان إضافة كل معلومة جديدة في السيناريوهات النهائية بصفة مستمرة، وستعمل فرق أخرى على تدقيق البحوث والتحليل وإتمامها. ستناقش في هذا المستوى المؤشرات المختارة لأثر الدراسات الرئيسية والنتائج والوصايا السياسية. توفر هذه المناقشات معطيات لتحضير مسودة التقرير النهائي وملتقى آخر لحوار المجتمع المدني في بروكسال.

3. منهجية تقييم أثر التجارة المستديمة بين الإتحاد الأوروبي وليبيا

ترتكز النماذج المستعملة في هذه الدراسة على أحدث المستجدات في النماذج التجارية. بالتحديد الفريق القائم بوضع النماذج سيتوخى طريقة مدمجة في دراسة المعطيات الكيفية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية. ستقيم نتائج إحصاء المجتمع المدني بالتوازي مع سير النموذج الكمّي. تعتمد هذه المنهجية على تقييمات أثر التجارة المستديمة السابقة و تسلط الضوء على العوامل ومخرج المعطيات الكمية الإقتصادية وإذا أمكن الإجتماعية والبيئية وفي نفس الوقت تنعكس على المسائل الإقتصادية الخاصة بليبيا.

النموذج الكمّي المستعمل في القطاع الخاص هو نموذج التوازن الجزئي الذي يعتمد على الصناعة وهو كلي في آخر المطاف. يسمح هذا النموذج بتقييم نتائج تحرير التجارة في مجالات التجارة ذات الجانبين و الإنتاج والدخل القومي و وقع الأسعار على إدماج السوق بإعتبار النتائج المتوقعة على بلدان العالم الثالث.

يستعمل تقييم أثر التجارة المستديمة بين الإتحاد الأوروبي وليبيا سلسلة من المؤشرات الإقتصادية الدقيقة للتحقق من تطابق السيناريوهات الإقتصادية المقترنة مع نتائج الواقع. سيقم فحص التجارة وتدقق الإستثمار بصفة واسعة الإمكانية المتعلقة بتجديد التجارة وتوزيعها. لا يقاس هذا الأثر بالنسبة للعمل التجاري الخارجي فحسب بل للعمل الداخلي أيضا خاصة فيما يخص إنشاء مؤسسات جديدة وخلق مواطن شغل.

هنالك مسائل عديدة ذات أهمية خاصة في نطاق هذا البحث و المتمثلة في الإمدادات الحكومية والمنافسة والملكية الفكرية

تطابق نتائج نموذج التوازن الكمي الأهمية المنتظرة في زيادة أو نقص الإنتاج في كل القطاعات الاقتصادية. في المقابل سيكون قاعدة للتقييم البيئي والاجتماعي لتحرير التجارة الفلاحية والغير فلاحية. ستدرس الميادين المعنية المتأثرة بصفة ملحوظة باستعمال تقنيات كيفية مع نتائج اجتماعية و بيئية المرتبطة بالنتائج الاقتصادية المقيمة منفصلة عن نموذج التوازن.

رسمت قاعدة الدراسة البيئية لتقييم أثر التجارة المستديمة بين الإتحاد الأوروبي وليبيا الخطوط العريضة في المجال الجغرافي والمناخي والبيئي وتغيرات التنوع البيئي في مناطق عديدة ودرجة الضغط على المواطن الطبيعية وانحلال الأرض والموارد المائية ومستوى التلوث مع فوارق كبيرة بين المناطق الريفية والحضرية.

ستستعمل النتيجة المتحصل عليها من خلال الدراسات الاقتصادية مع المعلومات عن النظام القانوني. ستقترح وقاية وتخفيف الاجراءات المعتدلة التي تغطي إتفاقية التجارة الحرة وغيرها مثل إجراءات طوعية مشجعة كمصادقة المواد وتصنيفها.

⁸ تعطي نقائص سوق الشغل الليبية فرصة للإتحاد الأوروبي لإستكشاف الخبرة الفنية وبرامج الدعم. يمكن أن يكون في صيغة تدريب ومعايير الشغل والصحة والسلامة في الشغل ومراقبة الهجرة. من هنا، تمنح إمكانية حوار إجتماعي أكبر مع ليبيا في مسائل الشغل التي يمكن أن تكون إشارة تقدم في تحسين تمثيل العمال.

4. آليات الإستشارة

إستشارة المشاركين المكثفة هي جزء لا يتجزأ من المعطيات المجمعّة والتحاليل لهذا التقييم. بلورت الهيئة الدولية أساليب للإستشارة مع مجموعات مشاركة في استعمال المحادثات والإستفتاءات والإتصالات عبر موقع شبكة الإنترنت (www.eulibya-sia.org) والورشات. يظهر التبيان الآتي إطار الإستشارة.

